بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة واحدة، لأمة واحدة

محاولة للقيادة بالأزمة

خالد بن فتحي بن خالد الآغا

الحمد لله، وبعد،

مقدمة:

فمن المتفق عليه بين العقلاء مدح الاجتماع وذم الفرقة، وأن ذلك وإن كان متعينا في كل حين، إلا أنه آكدُ وجوبا حين تُستَهْدَفُ الأمةُ في مُقوّمات وجودِها، وتُنازَعُ في بقائها.

وليس خافيا علىٰ أحد ما تتعرض له الأمة الإسلامية شرقا وغربا من محاولات لانتزاع الدور الحضاري منها، لأنه دور مقتبس من روح الإسلام والأخلاق، بينما المذاهب المادية النفعية لا يلائمها إسلامٌ ولا خلق.

ولا بد لمواجهة هذه المعركة الكبرىٰ – وهي معركة بكل ما تحمله الكلمة من معنىٰ- من فقه رشيد وتوجيه حكيم، يحول الأزمة الواقعةَ إلىٰ فرصة، ويدير المسيرة بها، يوحد الأهداف، ويستثمر الجهود، ليقفَ بالأمة علىٰ الجادة السوية والصراط المستقيم، ولا يكتفيَ بخطب الوعظ والإرشاد التي اعتادها الناس فقل تأثيرها فيهم.

ضرورة الحس الناقد:

البداية هنا في مراجعة بعض المفاهيم التي نشأت وتكونت في ظل الأحوال التي مر بها العالم الإسلامي، ومن ذلك أزمة الفرقة، وللأزمات أثر علىٰ تشكيل المفاهيم، وأثر علىٰ الوعي، وسبيل التخلص من ذلك تربية الحس الناقد الذي يعتني بمراجعة المواقف والرجوع إلىٰ الحقائق والمسلمات، وأعلىٰ هذه المسلمات ما كان عن سعة علم وعمق معرفة بأسرار الإنسان والكون والعلاقة بينهما، ولا مصدرَ لهذا العلم أعظمَ رسوخا من الشرع الرباني، فالذي

آمن بما جاء به الشرع من مسلمات الحقائق قد تقدم مَنْ لم يؤمن به بمرحلة بل بمراحلَ كثيرة، ولم يبق عليه إلا أن ينظر في مواقع المطابقة بين الحقائق والواقع وتطبيقات ذلك، خلافا للآخر الذي لا يزال في شك من هذه المسلمات فإنه يحتاج إلىٰ دهر بل دهور يقضيها في معاندة المسلمات من الحقائق، حتّىٰ إذا فُلَّ عزْمُهُ رَضَخَ للحقائق وسلم، وكثير من الفلسفات والمذاهب التي نشأت في العصر الحديث وراجت ثم تراجعت إلىٰ زوال مثالٌ لذلك.

الإخبار بوقوع الافتراق، مع ذم التفرق والتنازع:

ههنا أولا أمر مهم يتعين التنبيه عليه، وهو أن الشرع الذي جاء بالنهي عن التفرق وذم التنازع والاختلاف، قد جاء فيه أيضا الخبر الصادق بوقوع الافتراق في هذه الأمة، ولذا أشكل فهم هذا الموضع علىٰ كثير من الناس، أما الشرع فكل ما ثبت بالنقل الصحيح أنه منه فهو حق وصدق، ولا يمكن أن يعارض بعضه بعضا، بل كل منه مكمل لغيره، وهذا من كمال الشريعة الربانية، وأما الإشكال في فهم هذا الموضع فسببه أمور:

- أن يظن ما ليس من الشرع شرعا، إما بِنَقْلٍ خائب، أو بفهْمٍ عازب
- أن يحمل ما وَسّع الشرعُ في فهمه علىٰ الخلاف المذموم، وكثير من أسباب الخلاف يرجع إلىٰ هذا الحمل[1]، والعجب أن هذا الأمر شاع وانتشر، فأصبحت تسمع ممن يرجح رأيا وإن كان فيما يرجع إلىٰ تقدير المصالح، ويحتمل تفاوت الآراء من يحتج علىٰ مخالفه بما ورد في ذم من خالف الشرع، وهذه مصادرة لا حق له فيها، وقد قال النبي صلىٰ الله عليه وسلم لأميره بريدة: وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم علىٰ حكم الله فلا تنزلهم علىٰ حكم الله، ولكن أنزلهم علىٰ حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا. ففرّق بين حكم الله، وبين اجتهاد البشر في العمل بحكم الله.
- أن يعظّمَ مسألةً من المسائل التي تحتمل تباين الآراء[2]، حتىٰ كأنها تنزل عنده منزلة الاعتقاد، وتكاد ترىٰ هذا بين عامة الأتباع لكل متبوع من رئيس أو شيخ أو عالم أو غيرهم من المُطاعين، وأكثرُ ما رأيت ذلك قديما

---

[1] – لا تزال ترىٰ كثيرين ممن يختارون قولا من الأقوال، أو يرجحون مذهبا معينا في مسألة من المسائل يوردون علىٰ مخالفيهم الآيات التي تذم الخلاف، وتتوعد من خالف سبيل الهدىٰ، وقد سمعت أحدهم يحتج علىٰ من خالفه في وضع اليدين علىٰ الصدر بعد الركوع مختارا القول بالإرسال، بعد أن قدم ما يظنه دليلا، بقوله تعالىٰ: ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدىٰ...الآية.

[2] – هي المسائل الاجتهادية في اصطلاح الفقهاء، لكنني أراعي في هذا البحث أن يناسب حال عامة المثقفين والقراء.

بين أهل الحديث أنفسهم في الديار الهندية[3]، أو بينهم وبين الحنفية، أو بين الحنفية أنفسهم في مسائل، وأكاد أحصي عشراتِ المسائل من هذا القبيل، وليس هذ مقتصرا علىٰ المدراس الفقهية، بل قد استشرىٰ بين العاملين في حقول كثيرة، في الأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية، والمدارس الأكاديمية وغيرها.

---

[3] – لما رحلت إلىٰ السند عام 1414 للهجرة للقاء عَلَمَيْها وعالميها الجليلين أبي محمد بديع شاه الراشدي السندي، وأخيه أبي القاسم محب الله شاه الراشدي السندي، وأقمت في حضرتهما نحو شهر أقرأ عليهما وأستجيزهما، كان بينهما مساجلات طويلة في كثير من المسائل، خاصة وأن شيخنا أبا محمد رحمه كان ظاهري المذهب، وشيخَنا أبا القاسم كان علىٰ طريقة أهل الحديث، فمن تلك المسائل مسألة الجهر بالبسملة في الصلاة والإسرار بها، حيث كان أبو محمد يذهب إلىٰ الجهر، وأبو القاسم يذهب إلىٰ الإسرار، ولهما في ذلك مصنفات وردود، ومنها مسألة جهر المأمومين بالتحميد بعد الرفع من الركوع، فكان المصلون في مسجد شيخنا أبي محمد يجهرون بذلك بصوت واحد في الصلوات السرية والجهرية، وفي مسجد شيخنا أبي القاسم علىٰ خلاف ذلك، وبينهم خلاف في مسائل أخرىٰ أعلىٰ من هذه، فمدرسة شيخنا أبي محمد تنكر الإجماع والقياس والمجاز، ومدرسة شيخنا أبي القاسم علىٰ عكس ذلك، وكل هذه المسائل معروف فيها الخلاف من القديم بين أهل العلم، ولو كان البحث في هذه المسائل علىٰ سبيل التدريب والتعليم للطلاب لهان الأمر، لكن الذي يلفت الأنظار هو كثرة انشغال الطلاب بالمسألتين الأوليين، الجهر بالبسملة والجهر بالتحميد علىٰ وجه الخصوص، فقد كان ذلك ديدنَهم وهجِّيراهم طوال إقامتي فيهم، ورأيت فيهم من التعصب والحدة في نصرة الآراء ما حفظته ذاكرتي، ثم لا زلت أرىٰ مثيلات لهذا أثناء رحلتي للقاء المشيخة من أهل العلم، من حدة النزاع وشدة الجدل وتحزب الناس وانقسامهم لأجل ذلك في عشرات المسائل من هذا القبيل، وأسمع في ثنايا ذلك جرأة علىٰ العلم وتطاولا علىٰ الأئمة وتسورا لمقام الفتوىٰ، ما قطعت معه بعد برهة من الزمن أن ضرره أكثر من نفعه، وأن ثمة من يتعمد نفخ الكير في هذه المواطن، وأن هذا النهج في التربية لا يصنع عالم الأمة ورجل الدولة، إلىٰ أن لقيت بعد أكثر من عشرين عاما مرت علىٰ رحلتي السندية أحدَ علماء تلك المدارس، فنقل لي عن بعض كبار علماء أهل الحديث شكواهم من ثمرة هذا النهج بعد مرور أعوام طوال، يقولون: ما صنعنا!، ما زدنا علىٰ أن أخرجنا جيلا من الطلاب لا هم بالذين تمكنوا من أصول العلم وقواعده فبنوا علىٰ ما بنىٰ عليه الأئمة، ولا هم بالذين يحفظون للأئمة قدرهم ومكانتهم، يجتهدون من غير آلة، ويَتَسَوّرون محراب العلم دون إذن. وكنت قد سمعت قديما أيام الطلب شيخنا الفقيه أبا المعالي نقيب أحمد الديري الرباطيّ رحمه الله – الذي كان حنفيا في الشطر الأول من عمره ثم تحول إلىٰ منهج أهل الحديث– يشدد النكير علىٰ هذا، ويقول: صِبيان أهل الحديث يتطاولون علىٰ الأئمة، تسمع الطالب منهم يقول: أنا أعلم من أبي حنيفة، أبو حنيفة كان يحفظ سبعة عشر حديثا، وأنا أحفظ عشرين حديثا!، وما هذه طريقة أهل العلم من السلف رحمهم الله.

وحضرت مجلسا قبل بضع سنين وفيه أحد كبار المشايخ من الطبقة الأولىٰ من أهل الحديث، فسأل أحد الطلبة الشيخ عن قول من يقول: إن علم أصول الفقه لا يحتاج إليه طالب العلم، ولا عليه أن يفتي بالحديث وإن لم يدر ما أصول الفقه، ما تقول في ذلك؟، فأجاب الشيخ: نعم، لا بأس في ذلك، وما حاجة الطالب إلىٰ أصول الفقه. ثم رمىٰ بنظره إليّ وقد لمس مني إنكار ما قال: وقال ماذا ترىٰ؟، فقلت

- أن يعتقد أن كل اختلاف بين المسلمين يُدخلهم في هذه الفرق.
- أن يُغفِل الفَرْقَ بين أثرِ الاختلاف الواقع في أهل القبلة علىٰ التناهي عن المنكر والأمر بالمعروف، وأثرِهِ علىٰ تماسُكِ الأمة مقابِلَ عدوها، فإن الأول من قبيل منع الضرر، والأخذِ علىٰ يد القائم عليه حتىٰ لا يفضي إلىٰ خرق السفينة، وأما الثاني فإن تماسك الأمة وتعاضدها يقتضيه مقام المحافظة عليها من كل أشكال العدوان الخارجي، سيان كان عدوانا ماديا أو معنويا، والواجب التفريق بين هذين الأثرين، وهذا موضوع يتعلق بمصلحة الأمة العليا، فيحتاج إلىٰ مقدمات كثيرة، من تهيئة النفوس له، وتربية الناس عليه، مع حكمة في القيادة، وسعة نظر في التدبير، وخطة تستوعب الأمة، وتستثمر الجهود، وتتماهىٰ مع اختلاف رتب المصالح وتنوع الحاجات.

وجملة القول: إن ما ورد من الخبر الصادق في وقوع التفرق في الأمة؛ لا ينافي ما جاء في الشرع من النهي عن التفرق والاختلاف المؤديين إلىٰ بَطَرِ الحق، ولا عن التنازع المفضي إلىٰ الفشل وتسلط العدو، بل إن في ذلك امتحانا للعباد، لأن تقدير المصالح يحتاج إلىٰ ميزان الشرع، وميزان السبب، ولا يتأتىٰ ذلك إلا لعالم بهما معا، وهذا متفق مع فلسفة الإسلام، لأن بين تشريعاته من الترابط وأسرار الحكم ماله أثر علىٰ ترابط وتماسك الأمة التي تؤمن به، وكل تشريع منه – كالتشريع الأخلاقي مثلا- يشكل نسيجا شبكيا وثيق العرىٰ، كاملا من وجه، يتلاحم مع غيره من الأنسجة من وجه آخر، فقد أصابت شيرين هنتر حين نقلت عن كثيرين أن السمة البارزة للإسلام أنه (دين مجتمعي)، (يقدم في

له: علم اشتغل به الأئمة الأعلام من أهل الإسلام من زمن الشافعي وأبي يوسف إلىٰ زماننا هذا، وأفنوا فيه أعمارا وأعمارا، فكيف يصح أن يقال إنه لا نفع للطالب فيه؟!، فقال الشيخ: صدقت، أنت علىٰ حق.

فتأمل هذا النهج الذي يهدم الأصول ويسيء إلىٰ الفروع، وما عساه يصنع بمن تربىٰ عليه وتخرج به، من فساد التصور، وإشغال أهل الإسلام بما يحسبه من العلم والفقه في الدين، ولا يعلم مع ذلك أنه قد تنكب الطريق، وحاد عن الجادة المعهودة، ويحسب مع كل ذلك أنه يحسن صنعا.

ولم أسق ما سقته هنا للتثريب علىٰ أصحاب هذا النهج من منتسبي أهل الحديث فحسب، فإن غيرهم من المنتسبين إلىٰ المذاهب والأحزاب الإسلامية والسياسية، بل والمدارس الأكاديمية قد ابتليت بهذا أو بما يشابهه، ومراجعة ذلك وتصحيحه من الواجبات، لأنه يتعلق بالتربية وبناء العقل والفكر، والله يهدينا سواء السبيل.

بُنيته- إن لم يكن في ممارساته - مجموعة من القواعد القانونية والأخلاقية، التي تتسم بالشمول والتماسك الداخلي لتنظيم الحياة الجماعية والفردية وآليات تحققها)[4].

تداعي الأكلة إلىٰ قصعتها!، ماذا وراء ذلك؟

والله تعالىٰ قد يقدر أمورا يُمتحنُ بها أهل الإسلام، وهو الحكيم الخبير سبحانه، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لكنه يجعل في بواطن تلك الأقدار حكما خفية، كما جاء في إخباره عن تداعي الأمم علىٰ أمة الإسلام تداعيَ الأكلة إلىٰ قصعتها، فإن هذا وإن كان ظاهره بلاء ومحنة، لكن اجتماع الأمم عليها استبطن من الحكمة تعارضَ مصالح الأكلة، حتىٰ يمنع بعضُهم بعضها، ويحجز بعضُهم الغايات عن بعض، وفي هذا التعارض يجعل الله لهذه الأمة خلاصا ومناصا، ويكون من حسن السياسة والتدبير حينئذ استثمارُ تعارض مصالح الخصوم، وضربُ بعضهم ببعض، وهذا هو الذي ينبغي أن يدخل فيما بات يعرف اليوم بالقيادة بالأزمة[5]. ويصلح هذا المعنىٰ أيضا أن يكون من مفهوم قوله: وألا أسلط عليهم عدوا من سوىٰ أنفسهم يستبح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها.

دول العالم الإسلامي علىٰ مر تاريخه:

ومن هذا القبيل ما قُدّر للعالم الإسلامي من الامتداد شرقا وغربا، مصداقَ ما جاء به الخبر المرفوع، ثم نشأت علىٰ امتداد مساحته كثير من دول الإسلام، وقد كان جميعه دولة واحدة زمن الخلفاء الراشدين، وأعقب ذلك ثلاث دول كانت المدارَ الجامع للعالم الإسلامي علىٰ مر تاريخه، هي الأموية، والعباسية، والعثمانية، ونشأت في ظل هذه الدول

---

[4] -شيرين هنتر، مستقبل الإسلام والغرب، صدام حضارات أم تعايش سلمي؟، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت،2002، وهي بالطبع تقصد بالكثيرين الذين تنقل عنهم فلاسفة الغرب ومفكريه. ومن قبل قال محمد أسد: إن للفكرة الإسلامية نظاما اجتماعيا متميزا خاصا بها وحدها. منهاج الإسلام في الحكم، ص:52

[5] - أما افتعال الأزمات، واختلاقها بعد أن لم تكن، ثم إذكاءُها وإدارتها لتغطي علىٰ مشكلة قائمة، فلا يتفق مع نهج الإسلام، الذي يقوم علىٰ التعامل الواقعي مع الأزمات، والوقوف العميق علىٰ أسبابها ومعالجتها، ولكنه قد يستفيد من معالجة أزمة كبرىٰ في القضاء علىٰ أصغر منها إن وقعت، كما حصل في أعقاب غزوة أحد.

وخارجَ ظلها دول إسلامية أخرىٰ، مما حمل العلماء علىٰ النظر في حكم تعدد الدول والحكام علىٰ تباعد الأقطار، ومع ذلك ظلت المقاصدُ العليا التي جاء بها الشرع حاضرة في كلام أهل العلم وإرشاداتهم في سياسة الأمة والدولة، من وجوب إقامة العدل الذي جاء به الشرع، ووجوب التعاضد والتناصر، وكون الأمة أمة واحدة؛ فيحرم أن يخذل بعضها بعضا، ومع الذي وقع من فساد في الأحوال ونتائجها، كان فيما انطوت عليه الأقدار من هذه الحوادث حكمٌ خفيات:

- إذكاء روح التنافس الذي وقع بين هذه الدول في العناية بالعلوم وإنشاء المكتبات واستقطاب أهل العلم في شتىٰ الفنون، فالعلم توزع علىٰ الحواضر الإسلامية بين بغداد والكوفة ودمشق والقاهرة والقيروان ومراكش وفاس وقرطبة وغيرها طيلة عصر الإنتاج العلمي الإسلامي الذي استمر بين القرن السابع إلىٰ القرن السادس عشر الميلادي، ومن الملاحظ أن الحضارة الإسلامية اتسم نتاجها العلمي بروح العالمية، لاستنادها من حيث المبدأ إلىٰ عالمية رسالة الإسلامية[6]، فلم ترتبط بحدود جغرافية معينة، فهي تجمع بين الأصالة والانفتاح والقدرة علىٰ التجدد والتجديد، وهي مقومات تشتد إليها الحاجة اليوم لاستعادة الهوية الحضارية للأمة.
- ومنها تشتيت جهود العدو، وتفريق وجهاته ومقاصده، فإن في اجتماع جهده وقصده ضررا بالغا، وفي تشتيته تبديد طاقته وإضعاف أثره.
- ومنها الإبقاء علىٰ العالم الإسلامي، لأن المعهود في حال الدول أن تسقط الدولةُ كلُّها بسقوط عاصمتها في الغالب، فكان فيما قُدّر من تعدد الدول مانع من ذلك[7]، فإذا سقطت دولة من دوله تَحَمَّلَ بقيته عبء

---

[6] – من ميزات الإسلام أنه حافظ علىٰ هوية مشتركة للعالم الإسلامي، مشتركة في مبادئها، وفي أهدافها، فإمبراطورية الفاتحين العرب تحولت إلىٰ (مملكة سياسية تشتمل علىٰ دول منفصلة ومتنازعة في أغلب الأحيان، ولكنها علىٰ الرغم من ذلك مدركة لهوية مشتركة تميزها عن المناطق الأخرىٰ، لقد كانت مسلمة وليست عربية فقط، مبنية علىٰ وحدة العقيدة أكثر مما لو كانت مبنية علىٰ الروابط العرقية أو القبلية المحضة)، انظر كتاب: عبقرية الحضارة العربية منبع النهضة الأوروبية، جون ستاثوف بادو، ص:17.

[7] – من الله تعالىٰ علىٰ العالم الإسلامي بمكة المكرمة فجعلها قبلتهم الخالدة، وبالمدينة النبوية فكانت عاصمة الإسلام الأولىٰ، وبالمسجد الأقصىٰ مسرىٰ نبينا صلوات الله وسلامه عليه، وقد شكل اجتماع هذه الثلاثة قلعة حصينة من قلاع الإسلام، وعاصمة معنوية لهم، إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها.

سقوطها، مع ما يوجبه ألم السقوط من حذر ويقظة، كما نتج عن ذلك حركة هجرة داخلية علىٰ مر تاريخه كانت سببا في تبادل العلوم والمعارف والخبرات.

- والفقه الإسلامي في كل ذلك قد أثبت رسوخا في الأصول ومرونة في مسايرة الحوادث، وقدرة علىٰ معالجة كل ما يمر من النوازل، فكان شأن الشدائد مع الأمة والدولة كشأنها مع الأفراد، لا تزيد الإنسان إلا صلابة ونقاء.

رتب الخطاب والمعاملة:

من أيسر الأمور علىٰ الناس أن يقف تفاعلهم معها عند ظواهر الأزمات، وصناعة الخلاف لا تحتاج سوىٰ بضع كلمات، والخصم لا يطمع بأكثر من ذلك، لأن الوقوف عند ظاهر الأزمة فحسب يغيب عن الناس الحقيقة، وصناعة الخلاف تشتت الجهود وتضيع الثمرة، والمطلوب هو عمل رجل الدولة والأمة الذي يحول الأزمة إلىٰ فرصة، ويصنع من الخلاف وفاقا، ومن شروط تحويل الأزمات إلىٰ فرص الوقوفُ علىٰ الجوانب الإيجابية فيها، واستثمارها، كما أن من شروط تحويل الخلاف إلىٰ وفاق التمييزَ بين مستويات المعاملة والخطاب، فإن مراتب الخطاب تختلف، وكذلك عامة الأحوال، وأحوال المُخاطَبين، ومراعاة ذلك مخرج من كثير من الإشكالات التي تقع بسبب التداخل بين هذه المستويات:

- خطاب درسي صفي، خاص بحلقات العلم والدرس، وهذا خطاب تأسيس، يجوز التوسع فيه، بذكر مختلف الأقوال، والجدل والمناظرة، والدليل والاستدلال، وتحرير محل النزاع[8]، لأن المقصود هنا إرساء القاعدة المعرفية عند الطالب، وبناء الملكة الفقهية التي تمكنه من الاستنباط بالرجوع إلىٰ الأصول والقواعد الكلية، ومما يُذكر هنا أن الخلاف الفقهي – وإن كان اجتهاديا خارجا عما يُذم من الخلاف–إلا أن

[8] – بل ينبغي التدرج في تعليم الأقوال والخلافات المذهبية في الدرس الصفي أيضا، فإن إغفال التدرج فضلا عن إضراره بالطالب المبتدئ بالتباس الأمور عليه، يتعلق بناحية تربوية، وهي حصر العقل والتفكير في مضايق المسائل الخلافية، وإذا اعتاد عقله ذلك في أوله، عسر عليه تصور الكليات بعد ذلك، لأن تصور الكليات يحتاج إلىٰ رحابة في العقل وسعة في النظر، ولهذه أيضا أثر علىٰ النفس، لأن جمال الشرع مرتبط بالكليات، فإذا علمه كليات الشرع في بداياته سهل عليه الاطلاع علىٰ محاسنه وجماله وجلاله، فاكتسب بذلك سعة في الفكر ورحابة في الصدر، وهذا هو المطلوب.

الخلاف فيه انطوىٰ علىٰ حكم جليلة، منها: تنافس أهل العلم في مدارسة الأدلة واجتهادهم في الاستنباط وفقا للقواعد المرعية، مما ساهم في التعمق في فهم الشرع والرسوخ فيه[9].

- المستوىٰ الثاني: الخطاب العام، وهو الخطاب الذي يستهدف جماهير الناس، وعامة الأمة، وهذا ينبغي أن يكون خطاب جميع وتقريب، يعتني بالفهم العام للإسلام، وترسيخ قيمه ومبادئه في النفوس، والربط بين مصالح الدنيا ومصالح الآخرة، مع إبراز محاسن الإسلام، والرد المجمل علىٰ الشبهات التي تثار بين العامة حول الإسلام، ولا يصلح في هذا المستوىٰ التطرق إلىٰ الخلافات المذهبية، وإقحام ما تنازع العلماء فيه من المسائل وردود بعضهم علىٰ بعض، فإنه وضع للعلم في غير أهله، ولأنه مثار الفتنة بين العامة، وشغل لأذهانهم عن فهم الكليات التي هم أحوج إليها في كل حين، وهذا هو المتفق مع يسر الإسلام و سماحته، وتيسيره علىٰ الناس.
- المستوىٰ الثالث: خطاب السياسة الشرعية، وهو خطاب خاص بمن يضطلع من العلماء والمختصين بشأن قيادة الأمة وإرشادها، بالنظر في مصالح الأمة الجامعة، والعمل علىٰ استثمار طاقاتها وقدراتها في مواجهة ما تتعرض له من عدوان خارجي باستثمار مواطن الضعف في داخلها، فهذا خطاب خاص، ينبغي أن يراعي القائم فيه اجتماع الكلمة ما أمكن، ولا يصلح فيه التطرق إلىٰ الخلافات التي تكون داخل الأمة الواحدة، فإن أَنْفَكَ منك وإن كان أجدعا، وما أحق هذا المقام بقول القائل:
- وتجلدي للشامتين أريهمُ أني لريب الدهر لا أتضعضع

وليس المقصود فصلَ هذه المستويات بعضها عن بعض، بل هو -كما يقال بلغة العصر- توزيع للأدوار، ليسهل القيام بالمهام، ولتخرج الأمة من التشويش الحاصل بالتداخل بين هذه الثلاثة، فمن أمعن النظر رأىٰ أن هذا التداخل من أعظم الأسباب التي تضعف الجهود وتشتت الثمار، علىٰ أن الغاية من هذه الثلاثة واحدة متىٰ أحكم

---

[9] -نشوء الفرق الذي وقع منذ الصدر الأول من الإسلام حمل علماء أهل السنة علىٰ التصدي لما استحدث من الأقوال والمذاهب التي لم تكن في عهد الإسلام الأول، وحملهم هذا علىٰ التفحص وعمق النظر، فاكتسب الفقه متانة ورصانة تأصيلا وتفريعا، وقد أشار الكاتب الإسباني آنْخِلْ جُنثالِثْ بالِنْثيا في كتابه: تاريخ الفكر الأندلسي، الذي نقله إلىٰ العربية حسين مؤنس أستاذ كلية الآداب بجامعة القاهرة إلىٰ أن نشوء الطائفة الشيعية السياسية الدينية والصدام الذي حصل بسبب ذلك كان (باعثا للمسلمين علىٰ تعرف الإسلام الذي يدينون به وتعمقه). مقدمة الكتاب، ص: 3

فهمها والعمل بها، وعلىٰ شداة الإصلاح أن يلتمس بعضهم العذر لبعض متىٰ فهموا هذه المستويات وفرقوا بينها، والحال يؤكد أهمية هذا التفريق، فإن حال الضيق وحال السعة لا يستويان.

لقد حاولت في هذه الورقة أن أفتح الطريق للنفاذ بالبصيرة إلىٰ عمق الأزمة، واستجلاء ما فيها من الحكمة، تخليصا للعقل الجمعي من جلد الذات، وإبرازا لمكامن القوة العقلية والنفسية للأمة، فإنها متىٰ اجتمعت مع القوة المادية التي تمتلك الأمة أسبابها كانت عونا علىٰ نهضتها، وتَبَوُّئها مكان القيادة بإن الله تعالىٰ، فما هنا ليس نهايةَ الكلام، بل المجال واسع للمناقشة والإثراء، والله من وراء القصد.